(إسرائيل) والتغييرات في المنطقة العربية: التوظيف والتحريك

أ. د. يسري العزباوي*
أكاديمي وباحث من مصر

* خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة

مقدمة

برغم أن العامل الخارجي تقلص دوره في مرحلة الثورات العربية إلا أنه اتسع في ما بعدها، لا سيّما أن القوى الكبرى مارست تأثيرات في الأنظمة الجديدة سواء عن طريق دعم بعض التيارات السياسية على حساب الأخرى، أو استخدام أداة المساعدة الاقتصادية لتوجيه سياسات الأنظمة الجديدة بما يتفق مع مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وهو ما خلق نفوراً وغضباً تحول في بعض الحالات إلى عنف ضد الأجانب، كما حدث مع مقتل السفير الأمريكي في بنغازي على يد جماعات متطرفة تذرعت بالفيلم المسيء للرسول (ص)، واستهداف السفارات الغربية، بل كذلك خطف رئيس الوزراء الليبي (علي زيدان) لساعات، رداً على اعتقال واشنطن لقيادي من القاعدة يدعى (أبو أنس الليبي)، كما نظر للموقف الأميركى من (30) يونيو وما أعقبه من تجميد بعض المساعدات العسكرية لمصر باستهجان شديد في وسائل الإعلام المصرية، ونظمت كذلك بعض المظاهرات المصرية الرافضة للتدخل الأميركي، الذي بدا للرأي العام أنه يميل لصالح جماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي دفع البعض لوضع صور أوباما وبن لادن جنباً إلى جنب، في رسالة بأن واشنطن تدعم الإرهاب[1].

ومنذ الانطلاقة الأولى لثورات الربيع العربي، عاشت إسرائيل لفترة قصيرة للغاية حالة من الترقب والحذر والاستعداد في نفسه، ولكنها سرعان ما حاولت توجيه هذا الثورات، وما نتج عنها من تغير في الأنظمة، لمصالحها الخاصة والحافظ على أمنها القومي تارة، وإضعاف بلدان الربيع العربي ـ

(1) خالد حنفي على، الكهوف المنعزلة: أنماط ومحفزات «الكراهية» السياسية في الإقليم بعد الثورات العربية، سلسلة حالة الإقليم، القاهرة، المركز الإقليمى للدراسات الاستراتيجية، 2013، ص 17.

خاصة مصر وسوريا ـ تارة ثانية، ومحاولة تضييق الخناق أكثر وأكثر على إيران تارة ثالثة.

أسهمت الثورات العربية بانشغال العالم العربي بشؤونه الداخلية، وبالتالي تقليل الاهتمام بالشأن الفلسطيني

في ظل هذا المشهد، استمرت إسرائيل في اتباع سياسات إدارة الصراع وليس حله، وتهدف سياسية إدارة الصراع الإسرائيلية إلى فرض حقائق على الأرض تحسن من وضعية إسرائيل التفاوضية وخصوصاً في القدس، وترمي كذلك إلى إبقاء الوضع القائم حتى تسنح الفرصة السياسية لإسرائيل لفرض حل يناسبها، وعلى الجانب الآخر، أسهمت الثورات العربية بانشغال العالم العربي بشؤونه الداخلية، وبالتالي تقليل الاهتمام بالشأن الفلسطيني، وفي المقابل بقى التصور الإسرائيلي للحل النهائي، كما هو القدس موحدة، سيطرة أو سيادة إسرائيلية في غور الأردن، ضم الكتل الاستيطانية وأكبر قدر من مساحات الأرض في منطقة (C)، ودولة منزوعة السلاح ورفض حق العودة أو حتى الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن قضية اللاجئين، والتشديد على شرط الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

وفي هذا الإطار تتناول الدراسة بالرصد والتحليل ثلاث نقاط رئيسة، هي:

أولاً: التوجهات الإسرائيلية الجديدة في ظل التغييرات العربية

تشير الأدبيات السياسية الصهيونية في نظرتها إلى الحركات السياسية العربية، إلى نوع من التعالى وطغيان فكرة القصور المجتمعى العربي عن الفعل الإيجابي لدى الفكر الصهيوني، ويمكن عّد كتاب العقل العربي، لرفائيل باتاي، المرجع المثالي في هذا الجانب، فهذه الحركات العربية في منظور الفكر الصهيوني ليست إلا حركات (إرهابية) أو (رجعية) أو (يسارية متطرفة) أو (ليبرالية) أو (أصولية إسلامية)، يطوقها مجتمع عربي متخلف، وتحركها قوى خارجية (السوفييت في السابق، وإيران في الوقت الراهن)، والمجتمع العربي لا يستطيع أن يكرر نموذج ثورات أوروبا الشرقية، نظراً للتباينات العرقية والمذهبية والقبلية.

وبالنظر إلى الفكر الصهيوني عن طريق ما كتبه أغلب الباحثين الإسرائيليين في مراكز دراساتهم، أو التحليلات الصحفية أو التلفزيونية، أو على مواقع الإنترنت، كان يستبعد حدوث الثورات أولاً، ويستبعد انتشار هذه الثورات

ثانياً، ويشير إلى أن الحركات الإسلامية وإيران هي التي تقف وراء هذه الحركات مستفيدة من اضطهاد سياسي وفقر اقتصادي، بل إن التقدير السنوي لمعهد الأمن القومي الإسرائيلي لعام 2010، لم يشر في أكثر من (300) صفحة إلى أية مؤشرات على عدم استقرار أي دولة عربية[2].

(2) وليد عبد الحى، الثورات الشعبية العربية في المنطقة الخصائص العامة، التصورات الإسرائيلية، الأبعاد المستقبلية، في: حامد قويسى (محرراً)، التحولات والثورات الشعبية في العالم العربى: الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية، مركز دراسات الشرق الأوسط،، ط1، الاردن2011،، ص 217.

ومن ثم لم تستطع كل مراكز الفكر ودوائر صنع القرار في إسرائيل ـ مثل غيرها من العالم ـ التنبؤ بأندلاع الثورات العربية، والتي تتشابه إلى حد كبير مع الموجه الأولى الذي شهدها العالم في عملية التحول الديمقراطي، ثورات شعبية تجري في بعض البلدان الواحدة تلو الأخرى، بهدف خلع الأنظمة المستبدة وإقامة حياة ديمقراطية توافقية جديدة يشارك الجميع في إرسائها، بهدم وإزالة كل ما هو قائم من قوانين ودساتير.

ومن الصعب التنبؤ على ما يمكن أن تفضي إليه الحركات الاحتجاجية الثورات الشعبية في بعض بلدان الوطن العربي، ومن الصعب أيضاً التنبؤ بآخر محطة لوقوف قطار حركة التغيير العربية، إلا أنه يمكن القول بأن العالم العربي قد تغير، وأن مزاجاً ثورياً قد بدأ يعمه من شرقه إلى غربه.

من الصعب أيضاً التنبؤ بآخر محطة لوقوف قطار حركة التغيير العربية

وبعد قيام الثورات توقع الكثير من الإسرائيليين، مثل (بول ريفين) من مركز موشى ديان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية، أن سلوك النظام المصري الجديد بشكل خاص، والنظم العربية الجديدة بشكل عام، ستكون معنية أساساً بالوضع الاقتصادي ومتابعة قضايا الفساد أولاً، قبل العناية بالقضايا السياسية الخارجية على المدى القصير وربما المتوسط، وهو ما يعنى أن إسرائيل ستكون قادرة على استثمار هذه الفترة الفاصلة لصالحها، وهو ما حدث إلى الآن، ففي أطار القلق الإسرائيل من هذه التغييرات يمكن رصد خمسة توجهات أو تحركات إسرائيلية لمواجهة التحديات التي أسفرت عنها الثورات العربية[3]:

(3) هنيدة غانم، المشهد الإسرائيلى 2011، تقرير «مدار» الاستراتيجي 2012، مركز مدار، فلسطين 2012، ص 20.

أولاً: إتخاذ موقف ضبابي بالنسبة إلى الثورات العربية، بناء على القاعدة القائلة، بأن أي تدخل أو دعم إسرائيلي لأية قوة سياسية سيكون عقبة أمامها.

ثانياً: استمرار الاعتقاد بأن المعاهدة السلمية مع مصر كنز استراتيجي، إذ لا

يوجد سيناريو إسرائيلى جدير بالثقة يتصور إلغاء معاهدة كامب ديفيد، أو حدوث مواجهة عسكرية مع مصر، وقد سمح ذلك لإسرائيل بشن حربين في لبنان، والقيام بعمليتين واسعتين في الأراضى الفلسطينية، هما: (الدرع الدفاعي عام 2002 وعملية الرصاص المصبوب عام 2008 و2009، لإدراكها أن مصر لن ترد عسكرياً، فضلاً عن ذلك، ظلت الميزانية العسكرية بالأسعار الفعلية ثابتة بشكل أو بأخر منذ عام 1974، وبسبب ذلك زاد الناتج القومي الإسرائيلي بصورة كبيرة في الـــ(37عاماً).

منذ ذلك الحين، انخفضت الاحتياجات الأمنية من (30%) من إجمالي الناتج القومي عام 1974 إلى أقل من (7%) عام 2010، وعلى الرغم من أن العبء الأمني الإسرائيلي مازال باهظاً بالمعايير الأوروبية، لكن تقليص هذا العبء بصورة كبيرة للغاية في هذه الفترة، كان هو أحد الأسباب الرئيسية لازدهار الاقتصاد الإسرائيلي[4].

(4) معهد دراسات الأمن القومى الإسرائيلى، الثورات في الشرق الأوسط وأمن إسرائيل، سلسلة ترجمات، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد 83، السنة السابعة، القاهرة، نوفمبر 2011، ص5.

ثالثاً: محاولات الحكومة الإسرائيلية تعميق تأثيرها في السياسة الخارجية الأميركية، بالوصول إلى تفاهمات مع الرئيس أوباما، على خلفية احتياجه إلى الدعم اليهودي في الانتخابات التي جرت في عام 2012.

رابعاً: تأكيد خطورة التهديد الإيراني في الفترة التي ينشغل فيها العرب بثوراتهم، والعمل على خلق حالة من الهلع الدائم بواسطة التركيز على الإدعاء، بأن القدرة النووية الإيرانية تشكل حالة استثنائية تلزم اتخاذ إجراءات عملية.

خامساً: استمرار توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة، وعلى رأسها دول شرق جنوب أسيا، والتي بدأت تحتل صدارة قوائم الدول القيادية في العالم على المستويين الاقتصادي والتكنولوجي، كما هو الحال مع الصين والهند ودول أخرى، دون المس بالعلاقات التقليدية مع الدول الغربية، التي تؤكد إسرائيل كل الوقت بأنها جزء لا يتجزأ منها، ولهذا على الأخيرة الإبقاء على احتضان إسرائيل، وفي أعقاب التغييرات العربية، حددت إسرائيل مجموعة من المخاطر الأمنية التي تواجهها في العقد المقبل، في مرحلة ما بعد استقرار الأوضاع في دول الربيع العربي، على النحو الآتي:

1 ـ السلاح غير التقليدي بأنواعه المختلفة، وإمكانية وصول سلاح نووي لأيدي دول أو جهات متطرفة.

2 ـ الصواريخ على الجبهة الداخلية، خصوصاً من منظومة حزب الله، إيران والمنظمات الفلسطينية.

3 ـ أخطار شبه عسكرية من منظمات مسلحة غير نظامية، قد تشكل لإسرائيل معضلة أمنية عسكرية ليس لها حل، وتحديداً في سيناء والجولان، فضلاً عن قطاع غزة ولبنان، وهناك إمكانية لما يسمى باللغة الاستخباراتية بـ(تقاطع المخاطر)، في ضوء أن عدداً من المخاطر القائمة في البيئة الاستراتيجية يمكن أن تتعاظم.

ثانياً: وسائل التحرك والتوظيف للتغييرات العربية

في إطار التوجهات الإسرائيلية الجديدة ـ القديمة بعد ثورات الربيع العربي، تشير قراءة مشهد التحركات والعلاقات الخارجية الإسرائيلية، إلى أن لدى إسرائيل ثلاث قضايا أساسية على المستوى الإقليمي وهي:

الأولى: الحفاظ على اتفاقيات كامب ديفيد.

الثانية: محاولة تعزيز تحالفاتها الإقليمية لتفادي الآثار المرتقبة للتغيرات في العالم العربي، وبخاصة في سوريا ومصر.

الثالثة: مواجهة الملف النووي الإيراني، وهو ما سنتناوله بالتفصيل لاحقاً، ومن ثم، قامت إسرائيل بالتحرك سريعاً للعمل على ما يأتي:

1 ـ العمل عن طريق الولايات المتحدة الأميركية، على مساومة الحركات الإسلامية بين التخلي عن العداء للسلام مع إسرائيل، والإقرار بشرعيتهم، ضمن النظم السياسية الجديدة من ناحية، وتلقيص الحصار الدولي على علاقات هذه الحركات من ناحية أخرى.

الشعوب العربية أفسدت على إسرائيل حجة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، أو أنها واحة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط

2 ـ العمل على التأكيد أولوية الاستقرار في مقابل الديمقراطية في المنطقة العربية، إذ إن الشعوب العربية أفسدت على إسرائيل حجة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، أو أنها واحة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.

3 ـ العمل على استغلال التنوع العرقي والأثني لدى الشعوب العربية، لتغذية الصراعات الداخلية لكل قطر على حده من ناحية، وخلق موجهة عدائية بين الدول العربية وبعضها مع بعض من ناحية ثانية، وبينها وبين دول إقليمية أخرى مهمة في الإقليم، من مثل إيران تحت ستار (النزاع السني ـ الشيعي)، من ناحية ثالثة.

4 ـ استخدام الإعلام كأدة لتحويل الموجات الثورية العربية إلى فوضى خلاقة، وذلك للحفاظ على الأنماط القائمة للتحالفات العربية، وعدم قيام محور لبلدان الثورات العربية يحل بديلاً من معسكر الممانعة، ويقود إلى تقلص عدد بلدان معسكر الاعتدال، بل إن العلاقات بين بلدان الربيع العربي تبدو إما عادية، أو أنها لم تشهد أصلاً أي تطور كما هو حال العلاقات المصرية اليمنية، وإما متأزمة كما هو حال العلاقات المصرية ـ التونسية أو المصرية ـ الليبية، أكثر من ذلك يلاحظ أن بلدان الربيع العربي غير راغبة في إحداث تغيير في نمط العلاقات الخارجية سواء مع إسرائيل (بالنسبة إلى مصر بالذات)، أو مع الولايات المتحدة الأميركية[5]، سوء تحركات محسوبة من القيادة المصرية الجديدة التي تولت زمام الأمور بعد 30 يونيو 2013 بالتحرك نحو روسيا.

(5) أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، حال الأمة 2012-2013: مستقبل التغيير في الوطن العربي: مخاطر داهمة، مجلة المستقبل العربي، 2013، ص 12.

5 ـ ترويض الأنظمة الجديدة عن طريق استخدام الغرب وأسلحته، من المفاوضات والدبلوماسية والسلاح الاقتصادي، بمعنى آخر، أن إسرائيل والعالم الغربي أصبح لديهم هواجس في ظل الثورات العربية، وأصبح هناك مخاوف من الأنظمة القادمة في العالم العربى بعد الثورات، لذلك يحاول العالم الغربي جاهداً أن يروض هذه الثورات عن طريق الدعم الاقتصادي، والمشاركة السياسية والتشريعية والتقارب مع دول الربيع العربي حتى تتمكن من السيطرة على هذه الثورات، بما يخدم آمن إسرائيل ومصلحتها وإقامة سلام غير عادل على حساب العرب عامة والفلسطينيين خاصة[6].

(6) معهد دراسات الأمن القومى الإسرائيلى، مرجع سابق ذكره، ص37.

لذلك يحاول العالم الغربي جاهداً أن يروض هذه الثورات عن طريق الدعم الاقتصادي، والمشاركة السياسية والتشريعية

6 ـ رفع كفاءة أجهزة المخابرات الإسرائيلية بعد ثورات الربيع العربي، إوعملت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في عام 2012، على مراجعة حثيثة لسلسلة إخفاقاتها في تقدير ما يجرى في العالم العربي، وجاءت الحوادث العسكرية الأخيرة في سيناء، وانطلاقاً منها، لتشير بما لا

يدعِ مجالاً للشك، إلى أن المشاكل التي سيواجهها الجيش الإسرائيلي فيها ليست لوجستية فقط، بل بصورة أساسية استخباراتية أمنية في فهم الواقع المصري، ويبدو أن من المشاكل في حروب إسرائيل القادمة، مستوى التوقعات العالية من الجيش، بفضل التقارير الأمنية غير الدقيقة، وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى ثلاث مشاكل واجهت المخابرات الإسرائيلية، أدت إلى فشلها في تقدير مواقف تاريخية مفصلية، مثل الثورات العربية، وتتمثل في:

أولاً: تدفق المادة (الخام) غير الدقيقة إلى صناع القرار.

ثانياً: توزيع المعلومات والمعطيات الاستخباراتية على محافل البحث وبعثرتها، وعدم الخروج بتقدير جيد.

ثالثاً: الترهل الإداري الذي يلعب دوراً مهماً في عملية الإخفاق.

وقد أظهرت الثورات العربية الأخيرة أمام صانع السياسة الأمنية الإسرائيلية، ما يمكن وصفه بـ**(الميول القائمة)** في البيئة الاستراتيجية، التي يجب على الاستخبارات ـ من وجهة النظر الإسرائيلية ـ الاستعداد لها في العقد المقبل.

7 ـ التخلص من السلاح الكيماوي السوري، وذلك بقيامها بتوجيه ضربات عسكرية مباشرة لسوريا، وإجبار سوريا عبر المفاوضات الدولية للتوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة الكيماوية، وإخضاعها للمراقبة والتفتيش، وهو ما تم.

ثالثاً: إسرائيل واستثمار التغييرات للتدخل في الشأن العربي

شكل سقوط نظام حسني مبارك في مصر وما أعقبه من صعود للإسلاميين من جهة، والانتفاضة السورية وما يرافقها من ضبابية بشأن وجهة سورية مستقبلاً من جهة ثانية، حدثين إقليميين منفصليين، ومع أنه ما زال من المبكر استخلاص نتائج قاطعة حول الآثار المستقبلية للأحداث، نظراً لاستمرار تفاعلها وسرعة تقلبها، إلا أن النتيجة الأكيدة هي أن خارطة تحالفات إسرائيل وتوازناتها الأقليمية لم تعد كما كانت في الماضي، وأن أيّ تخطيط للسياسات الإسرائيلية المستقبلية سيأخذ في الحسبان، دخول حركة الشعوب

كعامل سياسي مؤثر، بعد أن كانت عاملاً غائباً لعقود، اعتادت إسرائيل فيها على صياغة سياساتها مقابل (أنظمة) ورؤساء فقط.

فبعد سقوط نظام مبارك تحولت مصر عامة وسيناء خاصة إلى مصدر (للخطر)، على الأمن القومي الإسرائيلي، أما سقوط النظام السوري من الممكن أن يفتح باباً لموازنة هذه الخسارة عبر سيناريو (تفكيك) محور حزب الله ـ إيران ـ سورية ـ حماس، أو ما يسمى محور (الممانعة)، وذلك بلا شك في حال صعود نظام (براجماتي) إلى الحكم في سورية (مقبول غربياً)، وعدم تحول سورية إلى (عراق) جديد، مشحون بالفوضى وساحة للتنظيمات (المعادية)، وهو ما تخشاه إسرائيل[7]، وفي هذا الإطار تحركت إسرائيل في مسارات عدة، خاصة على الجانب المصري والسوري، كما يأتي:

(7) هنيدة غانم، المشهد الإسرائيلي 2011، تقرير «مدار» الاستراتيجي 2012، مرجع سابق، ص 8.

أ ـ المسار المصري: بين بيئة سياسية متقلبة وحسابات إسرائيلية متغيرة:

لم تشهد إسرائيل منذ حربها في عام 1973، حالة اللااستقرار على الساحة المصرية مثلما تشهده الآن، مما أدى إلى عدم قدرتها على اتخاذ مواقف واضحة بالتنسيق الأمني في بعض الأوقات.

1 ـ سيناء تتحول إلى مصدر للتهديد الإسرائيلي: شهدت الجبهة المصرية الإسرائيلية منذ توقيع اتفاقية السلام بين الجانبين وضعاً مستقراً، وعلى الرغم من الهدوء النسبي كانت سيناء تتحول تدريجياً بسبب غياب الوجود الأمني المصري الملائم، ومحدودية القدرة على استخدام السلاح، تطبيقاً لاتفاق السلام، إلى دفيئة لـ(التنظيمات المسلحة) من جهة، وملجأ للتنظيمات الإسلامية الجهادية من جهة أخرى، علماً بأن مساحة سيناء تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل، ويقطنها (200) ألف نسمة أغلبهم من البدو، تحولت إلى مناطق تهريب السلاح والمخدرات.

مساحة سيناء تبلغ ثلاثة أضعاف مساحة إسرائيل، ويقطنها (٢٠٠) ألف نسمة أغلبهم من البدو، تحولت إلى مناطق تهريب السلاح والمخدرات

ومعنى هذا استراتيجياً أن الشروط التي وضعت في معاهدة كامب ديفيد من أجل ضمان (أمن إسرائيل)، عن طريق تقييد الوجود الرسمي العسكري والأمني المصري تحولت إلى شروط ممتازة لنمو تهديد (غير رسمي) مختلف، ينماز بكونه موزعاً ومتشعباً وبلا رأس، تصعب مواجهته[8].

(8) جريدة معاريف 14أغسطس 2011.

لم تشكل الأوضاع في سيناء مصدر إزعاج استراتيجي لإسرائيل قبل سقوط

نظام مبارك، غير أن سقوطه، وعدم استقرار الحال الأمني في مصر، وصعود التيار الإسلام السياسي، وما أوضحته أحداث السفارة الإسرائيلية في مصر من (عداوة) في الشارع المصري لإسرائيل، أدى إلى تغير النظرة، وفي هذا السياق تعبر جهات إسرائيلية عن خشيتها من أن تتحول سيناء إلى مصدر للتهديد الاسراتيجي[9]، وأن تتحول مصر إلى دولة معادية تدريجياً، وأن يتم إلغاء اتفاقية كامب ديفيد، وهو ما يعني عملياً أن تعود إسرائيل إلى الظروف الأمنية التي سادت ما قبل حرب 1967.

(9) ايهود يعارى، «سيناء... جبهة جديدة في الصراع العربى-الإسرائيلى»، جريدة الأيام، 27 فبراير 2012، ص 9.

2 ـ العلاقات الخارجية المصرية: حرصت إسرائيل على متابعة نشاط الخارجية المصرية في أعقاب فوز مرسي بالرئاسة، لرصد أيّ تغير قد يؤثر في مصالحها وأمنها مستقبلاً، انصب جل الاهتمام بالدرجة الأولى على متابعة العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة الأميركية، وتركيا وإيران، فالأولى تضمن معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل كما تقدم مساعدات ضخمة للجيش المصري، ويعني استمرار السياسة التي كانت قائمة في عهد مبارك طمأنة إسرائيل على استمرار معاهدة السلام واستمرار التعاون الأمني بين البلدين، والذي يتولى الجيش المصري والأجهزة الأمنية وإدارته، ولا تود إسرائيل أن تجد تغيراً كبيراً في العلاقات الأميركية ـ المصرية، سواء سلباً أو إيجاباً (حتى تظل إسرائيل الحليف الأول للولايات المتحدة بلا منازع).

أما العلاقات مع إيران والتي ظلت في أدنى مستوياتها في عهد مبارك، فقد كانت إسرائيل حريصة كل الحرص على إبقاء العلاقات المصرية ـ الإيرانية على حالها، إذ إن أيّ تحسن سيطرأ على هذه العلاقات سيكون له مردود سلبي على إسرائيل، التي تحاول التشديد من عزلة إيران في المنطقة، واستمرار حشد التأييد لسياسة العقوبات المفروضة عليها بسبب مشروعها النووي[10].

(10) عماد جاد (محرراً)، التقرير الاستراتيجى العربى 2011- 2012، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط1، القاهرة، 2013، ص 269.

3 ـ التعاون الأمني بين مصر وإسرائيل الحفاظ على الآليات القديمة: إذ دخل الإخوان المسلمين اختباراً صعباً مع بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في نوفمبر 2012، انتهى إلى النظام المصري الجديد لعدد من الآليات القديمة بالتوازي مع تغيرات واضحة في الأداء والخطاب السياسي، وفي هذا السياق، اختار الإخوان السير بعيداً في الخطاب السياسي (الاحتجاجي)

اختار الإخوان السير بعيداً في الخطاب السياسي (الاحتجاجي) على العدوان، مع الحفاظ على الخط الرفيع الخاص بعدم التهديد ولو من بعيد بالدخول في صراع عسكرى مع الدولة العبرية

على العدوان، مع الحفاظ على الخط الرفيع الخاص بعدم التهديد ولو من بعيد بالدخول في صراع عسكرى مع الدولة العبرية، وفي خط متواز حاول النظام الجديد أبراز الدعم الواضح لـ(حماس) من اليوم الأول، عبر كلمات الرئيس مرسي وزيارة رئيس وزرائه هشام قنديل للقطاع تضامناً مع الفلسطينين.

وعلى نفس الخط، ألقى (الإخوان) بثقلهم السياسي والتنظيمي لإقناع (حماس) بقبول وقف إطلاق النار سريعاً، لتحقيق انتصار مزدوج، لتأكيد أن السياسية المصرية تغيرت تجاه غزة وبالتوازي، حشد الدعم والقبول الدولي الذي أبرزته تأكيدات الولايات المتحدة الدور المحوري لمحمد مرسي في وقف إطلاق النار وإنهاء الأزمة بين إسرائيل وحماس.

وعلى الرغم من أن شروط وقف إطلاق النار لم تكن مختلفة نوعياً عن التفاهمات التي جرت منذ سيطرة (حماس) على القطاع في 2006، إلا أن ترحيب (حماس) بالاتفاق وترويجه بوصفه انتصاراً للمقاومة، ساهم في زيادة الرصيد الشعبي للرئيس المصري، وربما كان سعى كل من الولايات المتحدة ومصر إلى رسم خطوط التحالف الجديد بينهما، كانت السبب الرئيس وراء خروج اتفاق وقف إطلاق النار إلى النور في وقت قصير، فضلاً عن خشية واشنطن من تغير المعادلة بشكل مفاجئ في الشرق الأوسط[11].

(11) عماد جاد، المرجع السابق، ص 284.

بعيداً عن الخطاب السياسي والتناقضات بين الأيديولوجية والممارسة، فإن النظام المصري حافظ على آلية التعاون الأمني مع الأجهزة الإسرائيلية عقب تولي مرسي السلطة، وعزز هذا التعاون سعي النظام لفرض السيطرة الأمنية على شبه جزيدة سيناء، ويمكن القول إن التعاون المخابراتي بين الدولتين سار بشكل طبيعي ومنتظم في النصف الثاني من 2012، بحسب أكثر من خبير أمني إسرائيلي، وتركز التعاونعلى مراقبة الجماعات المتشددة في سيناء ومواجهة نشاط هذه الجماعات، وسربت الدولة العبرية أكثر من مرة خبر زيارة وفد أمني إسرائيلي إلى القاهرة لبحث التعاون الأمني مع مسؤوليين مصريين.

كان هذا التعاون يمثل السير على آليات نظام مبارك نفسها ـ في فترات طويلة

ـ ، بحصر الاتصال مع الدولة العبرية على جهاز المخابرات العامة وتسليم الملف لرئيس المخابرات السابق عمر سليمان والمؤسسة العسكرية، وفي هذا السياق نجد أن إسرائيل تحدثت عن تحذير مصري قبل الهجوم على إيلات في أبريل 2013، أن الحفاظ على الأتصال الأمني بين مصر وإسرائيل، يأتي في سياق إدراك ارتباط المعونة الأميركية العسكرية بالحفاظ على اتفاقية كامب ديفيد، والتي تتضمن في جزء منها عدم تحول شبه جزيرة سيناء لمصدر تهديد للدولة العبرية، وهو ما يفسر دفاع إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما بشراسة أمام الكونجرس عن استمرار المساعدات العسكرية لمصر، والتي تبلغ نحو (1,3) مليار دولار.

فالنظام المصري الجديد لجأ إلى الخيار الأقل تكلفة سياسية، في رسم علاقته مع الدولة العبرية،بالتعاون الأمني البعيد عن الأضواء الإعلامية

وفي هذا السياق، شددت إدارة أوباما على حفاظ مصر على تعهداتها الخاصة باتفاقية كامب ديفيد ومحاربة (الإرهاب) في شبه جزيدة سيناء، والحيلولة دون تهديد الدولة العبرية عبر الحدود، فالنظام المصري الجديد لجأ إلى الخيار الأقل تكلفة سياسية، في رسم علاقته مع الدولة العبرية،بالتعاون الأمني البعيد عن الأضواء الإعلامية، والذي لا يمثل إحراجاً مباشراً للرئيس ودبلوماسية النظام الجديد.

وأقر الرئيس المصري بهذا التعاون الأمني، عاداً أنه ليس بالجديد في العلاقة مع الدولة العبرية، وهو ما يعد تحولاً في خطاب مؤسسة الرئاسة في التعامل مع الداخل بشأن إسرائيل، التي تجنب محمد مرسي الحديث عنها خلال الأشهر الأولى من توليه السلطة، فقد دخلت السلطة الجديدة في مرحلة (النضج بالاعتراف)، إذ أصبحت ترى ضرورة إقرار واقع العلاقات الدولية للدولة المصرية، إدراكاً منها لسلبية الإخفاء وترك الساحة للدولة العبرية لتسريب المعلومات ووضعها في موضوع الدفاع بشكل مستمر[12].

(12) المرجع السابق، ص 285.

وقد واجهت العلاقات المصرية الإسرائيلية في فترة الرئيس المعزول محمد مرسي تحديين بالنسبة إلى إسرائيل هما:

الأول: انطلاق عمليات عسكرية من سيناء ضد أهداف إسرائيلية، وبخاصة العملية التي نفذتها مجموعة جهادية في أغسطس 2012، وذلك في طريقها لتنفيذ عملية داخل إسرائيل، وسقط خلالها 16 جندياً وضابطاً مصرياً، إذ فشلت العملية بسبب معلومات استخباراتية إسرائيلية مسبقة.

الثاني: الحرب على غزة في نوفمبر 2012، وفي كلتا الحالتين عبرت إسرائيل عن رضاها من الموقف المصري، ففي حادثة سيناء وافقت إسرائيل بصمتها وبموافقتها أحياناً، على إدخال قوات مصرية إلى سيناء لمحاربة المجموعات المسلحة، أن الدور المصري كان فاعلاً وناشطاً في الحرب على غزة، والوصول إلى هدنة لوقف إطلاق النار، وفي أعقاب الحرب على غزة صرح أكثر من مسؤول إسرائيلي عن رضاهم عن الدور المصري والتنسيق بين البلدين.

وبعد الموجة الثانية للثورة في 30 يونيو 2013، وضعت إسرائيل استراتيجية لعلاقاتها مع مصر تشمل عدة مركبات، منع التصعيد مع مصر حتى لا يؤدي إلى إنهيار اتفاق السلام، ومنع تحويل سيناء إلى منطقة لا تستطيع إسرائيل التعايش معها، وقد كان أمام إسرائيل خياران:

- **الأول**: عملية متواضعة لا تهدد السيادة المصرية، وهو خيار لم تقم به في الواقع في أزمة سيناء.
- **الثاني**: تزويد مصر بمعطيات ومعلومات، والعمل مع الولايات المتحدة للضغط على مصر وإحراجها.

ب ـ المسار السوري: التصورات الإسرائيلية نحو مزيد من الفوضى واللادولة في سوريا

أكثر من ثلاث سنوات استمرت دائرة العنف والعنف المضاد في سوريا، وكان هذا نفسه أحد أسباب إفشال جهود التسوية السياسية، فضلاً عن تضارب مصالح القوى الإقليمية والدولية فيما يخص أسلوب التعاطي مع الأزمة السورية، وأدى العدوان الإسرائيلي على سوريا، وارتباط بعض التنظيمات المسلحة بتنظيم القاعدة، إلى مزيد من تعقيد الصورة وانحراف مطالب الثورة عن مسارها على نحو لا يجعل ثمة تسوية منظورة في الأفق القريب، وبخاصة بعد التحولات الميدانية التي غيرت موازين القوى العسكرية على الأرض بين قوات الجيش السوري النظامي وقوات المعارضة المسلحة، عقب دخول حزب الله على خط القتال هناك وتحقيقه إلى جانب الجيش السوري إنجازات عسكرية دراماتيكية على بعض الجهات، كالقصير وريف دمشق، غيرت موازين القوى لمصلحة النظام.

فالتصورات الإسرائيلية للأزمة السورية تندرج في استدامتها الى أمد طويل،

ووضعت إسرائيل سيناريوهات مستقبلية، تفاوتت في قراءة مستقبل سورية ووجهتها في حال سقوط النظام، ويمكن في هذا السياق أن نشير إلى سيناريوهات إسرائيلية عدة:

السيناريو الأول: تفكيك محور الممانعة ـ ترجح التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية هذا السيناريو للتعامل مع الأزمة السورية، وهو ما سيؤدي إلى إنهيار النظام نتيجة التآكل المتواصل ونزيف الدم السوري، وتعتمد هذه التقديرات على تقديرات شعبة الاستخبارات في الجيش الإسرائيلي (أمان) للعام 2012، التي تميل إلى الترجيح بأن الهزة التي تعم الدول العربية في الشرق الأوسط، ستستمر في الأقل حتى انتهاء 2013، وهو ما تحقق بالفعل، ويرى البعض أن هذا السيناريو قد يؤدي في حال تحققه إلى صعود نظام (سني معتدل) وليس إسلامياً (متطرفاً)، كما حصل في مصر، وبحسب هذه القراءة من المتوقع أن تصل إلى السلطة غالبية سنية تمثل الطبقات الوسطى، وتحظى بدعم فئات أخرى مكونة من الأقليات المختلفة[13].

(13) هنيدة غانم، مرجع سابق ذكره، ص 11.

تحقيق هذا السيناريو سيؤدى الى سقوط نظام البعث وسيسدد ضربة قاصمة لنفوذ إيران في المنطقة

وفي حال تحقيق هذا السيناريو سيؤدى الى سقوط نظام البعث وسيسدد ضربة قاصمة لنفوذ إيران في المنطقة، وسيضعف استراتيجياً قدرتها على المناورة خاصة على الجبهة (اللبنانية)، إذ سيؤدى سقوط بشار إلى قطع الطريق أمام إمدادات السلاح من إيران إلى حزب الله، وهو ما قد يؤدى إلى:

- (تحييد) سوريا.
- إضعاف الخطر المتمثل بحزب الله.
- إضعاف الهيمنة الإيرانية.
- وعملياً، يعنى تحقق هذا السيناريو أن إسرائيل (ستوازن)، إلى حد ما خسارتها الاستراتيجية بعد (الضربة)، التي تلقتها إثر سقوط نظام مبارك.

السيناريو الثاني: الفوضى وتحول الجبهة السورية إلى مصدر للخطر الأمني ـ في حال فشل الوصول إلى صيغة لإنهاء (الانتفاضة) على غرار المعادلة اليمنية، فإن السيناريو المرجح هو دخول سورية في حالة من الفوضى أو الحرب الأهلية، في هذه الحالة حتى وإن بقي النظام، فستكون الدولة ضعيفة بنيوياً واستراتيجياً، بحيث يخسر النظام قدرته على السيطرة على أجزاء

واسعة من البلاد، ولا يستبعد في هذا الحال أن تقسم البلاد إلى مناطق نفوذ لجماعات منشقة أو مسلحة، ويحمل تحول سورية إلى ساحة للفوضى أو الحرب الأهلية، في طياته (تهديداً) لأمن إسرائيل القومي، من وجهة نظرها، وذلك لأن (تراخي) الدولة يعني إمكانية دخول منظمات (جهادية) سواء من العراق أم من أماكن أخرى إلى سوريا، وهو ما قد يهدد بتحويل هضبة الجولان إلى جبهة (نشطة)، واللافت للنظر أن المخاوف الإسرائيلية تتجاوز دخول جماعات جهادية إلى سوريا، إلى الخوف من وقوع الأسلحة الاستراتيجية في سوريا في حال سقوط النظام أو إنهاكه، في أيدى منظمات (معادية) والذات حزب الله[14].

(14) لمزيد من التفاصيل حول هذا السيناريو أنظر: رون بن يشاى، موقع جريدة يديعوت احرونوت الاليكترونى، «توقع: سورية ستنقسم مثل العراق»، 9 فبراير 2012.

السيناريو الثالث: حصول حزب الله على أسلحة سورية استراتيجية واندلاع حرب جديدة لصرف النظر عن سوريا ـ تتخوف إسرائيل من أن يقوم النظام السوري بتزويد حزب الله بأسلحة متطورة، خاصة الأسلحة الجديدة التي تم شراؤها من روسيا مثل صواريخ (أرض ـ جو) أو (أرض ـ أرض)، كذلك تتخوف من أن يحصل حزب الله على أسلحة كيماوية أو بيولوجية.

تتخوف إسرائيل من أن يقوم النظام السوري بتزويد حزب الله بأسلحة متطورة، خاصة الأسلحة الجديدة التي تم شراؤها من روسيا

وفيما عدا المخاوف من حصول حزب الله على أسلحة متطورة وجديدة، عبرت مصادر إسرائيلية مختلفة عن مخاوفها أن يقوم حزب الله بلعب دور فاعل لـ (مساعدة) النظام السوري للخروج من أزمته، وذلك بأن يقوم بـ(عمل استفزازي) ضد إسرائيل، يؤدي إلى إشعال الجبهة اللبنانية بهدف صرف الأنظار عما يحدث في سوريا.

السيناريو الرابع: بقاء النظام السوري وتحوله إلى نظام ضعيف منشغل بذاته ـ يبدو أن سيناريو بقاء النظام السوري على حاله، شبه غائب في الأدبيات الإسرائيلية، علماً أن هذا مازال في طور الممكن، في ظل ما يبديه الجيش من ثبات رغم حالات الانشقاق، وفي هذا السياق أعرب البنتاجون في منتصف فبراير 2012، على لسان رئيس وكالة استخبارات البنتاجون الجنرال رونالد برجس، أن نظام بشار الأسد يبدي تماسكاً، وهو ما يعاكس آنذاك تقديرات إيهود باراك بقرب نهايته[15]، غير أن الثبات لا يعني بالضرورة القضاء نهائياً على منسوب معين من عدم الاستقرار الداخلي، وهو ما سيحول سوريا إلى دولة مشغولة بأمورها الداخلية، ومن الممكن أن يؤدي هذا على الأقل في المرحلة الأولى إلى إضعاف دور سوريا الإقليمي، لكن

(15) هآرتس 14 فبراير 2012.

هذا السيناريو، وأن تحقق فهو سيناريو (مؤقت) على الأغلب، وقابل للتغير، لأن سوريا في حال استطاع النظام استعادة (سيطرته) ستذهب على الأغلب إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدداً والتصاقاً بإيران، وهو ما يعني عملياً إبقاء الجبهة السورية اللبنانية، في حالة توتر دائم، ما يعني تحويل إسرائيل إلى دولة تعيش على حافة المواجهة الدائمة.

وفي الواقع، ترى إسرائيل في الأحداث في سوريا حلقة مكملة لرؤيتها للاستفادة على المدى القصير من الأحداث، فأنظارها غير موجهة لسوريا وإنما موجهة لحزب الله، فهي تريد إسقاط نظام بشار الأسد لإضعاف حزب الله، ففي بداية الأزمة السورية كانت هناك حالة من الضبابية على الرؤية الإسرائيلية، وكانت هذه الضبابية نابعة من إدعاء بعض الاستراتيجيين الإسرائيليين، أن النظام السوري هو أسهل لإسرائيل حتى لو كان هذا النظام معادياً لها.

فإسرائيل تعرفه منذ عقود، وهو نظام تم ردعه إسرائيلياً، لهذا يستبدل النظام السوري المواجهة المباشرة مع إسرائيل بتحريك لاعبين آخرين، مثل دعمه لحزب الله واحتضانه لحركات فلسطينية، وحلفه مع إيران، إلا أن هذا الضباب انقشع عندما رجحت كفة الرؤية التي ترى مصلحة في إضعاف حزب الله، وإسقاط المحور مع إيران، على فقدان نظام تعرف كيفية التعامل معه، لصالح نظام لا تعرف شكله وتوجهه مستقبلاً، حيث يتم النظر إلى إضعاف حزب الله بسقوط النظام السوري ضمن الإطار الأوسع في مواجهة المشروع النووي الإيراني.

السيناريو الخامس: تضييق الخناق على إيران لتركيع سوريا ـ أكد بنيامين نتنياهو في خطاب فوز حزبه في الانتخابات الأخيرة، على أهمية قضية النووي الإيراني ومركزيتها، وصنفها كقضية أولى من خمس قضايا ستهتم بها الحكومة الإسرائيلية القادمة، ومن ثم فإن الموضوع الإيراني كان حاضراً في علاقات إسرائيل الخارجية مع كل الدول تقريباً، مع الاتحاد الأوروبيوالولايات المتحدة الأميركية والصين وروسيا، أما خطاب نتنياهو الأخير في الأمم المتحدة في نوفمبر 2012، فخصصه كله للملف النووي الإيراني وتجاهل كلياً الملف الفلسطيني، وظهر بشكل واضح أن الموقف الإسرائيلي الرسمي كان مخالفاً لمواقف الدول الغربية، حول الجدول الزمني لوصول إيران إلى قنبلة نووية، وحول طريقة التعامل مع هذا الملف، حيث

كان واضحاً أن إسرائيل لا تنظر بجدية إلى الجهود الدبلوماسية أو العقوبات الاقتصادية كحلول لهذا الملف، إذ ترى أن الخيار العسكري وحده القادر على تدمير هذا المشروع، الأمر الذي لا يتفق مع موقف الدول الغربية.

وقد أدى تباين الرؤى بين الولايات المتحدة وإسرائيل بخصوص ضرورة توجية ضربة عسكرية لإيران، إلى مزيد من التوتر الشخصي بين الرئيس الأميركي باراك أوباما وبين نتنياهو، إلى أن استطاعت الدول الغربية من التوصل إلى اتفاق ناجح مع إيران، ويحسب في كل الأحوال إلى الرئيس الإيراني الجديد، الذي استطاع أن يجبر الولايات المتحدة والدول الغربية إلى الوصول إلى اتفاق مرض لجميع الأطراف، بعدما عارضت الولايات المتحدة بشكل علني الخطط الإسرائيلية لضرب إيران، وشككت في قدرة إسرائيل على ضرب المشروع النووي الإيراني.

إن نجاح إيران في المفاوضات مع الغرب بشأن الملف النووي، لم ينقذ إيران فقط، ولكنه أنقذ محور الممانعة كله وفي القلب منه النظام السوري

وفي الواقع، يمكن القول إن نجاح إيران في المفاوضات مع الغرب بشأن الملف النووي، لم ينقذ إيران فقط، ولكنه أنقذ محور الممانعة كله وفي القلب منه النظام السوري، وسوف يساعد ذلك أيضاً على إحراز تقدم سياسي مأمول بشأن الأزمة السورية، وهو أيضاً ما أدى في النهاية إلى تقوية موقف النظام السوري التفاوضي بإزاء الغرب والمعارضة.

الخاتمة

تعمل إسرائيل على الاستفادة من انشغال العالم العربي بنفسه بتعزيز مواقعها الإقليمية على المدى القصير، لتفادي انعكاسات الربيع العربي على المدى البعيد، فالرؤية الإسرائيلية ترى بوضوح أن انعكاس الربيع العربي عليها على المدى البعيد سيكون كبيراً بأتجاه السلب، فتعمل على تفادى انعكاسات المستقبل عن طريق استغلال الحاضر، وتحقيق مصالحها الاستراتيجية المتمثلة: في الدفع بضرب إيران عسكرياً أو تخليها عن برنامجها النووي، وفرض الأمر الواقع في الضفة الغربية،بأتجاه ضم نصف مناطق الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية، تأجيل أيّ بت في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي وبخاصة القضية الفلسطينية والجولان، وتعميق تحالفاتها مع القوى الصاعدة مثل الهند والصين والبرازيل، وغيرها.